

اليسار الفلسطيني وسؤال التوافق

ورقة خاصة بالمؤتمر السنوي لمركز مسارات/رام الله

المؤلف: د. حسن أيوب؛ أستاذ السياسة الدولية والسياسات المقارنة في جامعة النجاح الوطنية

4/12/2022

لا زالت قضية اليسار الفلسطيني -شأنه شأن قوى اليسار العربي والعالمي- تشغل المفكرين والمراقبين ، لجهة احتمالات نهوضه، ناهيك عن توافقه الداخلي وتحالفاته. ولعل في هذا الاهتمام ما يشير إلى اتفاق ضمني بأن استنهاض اليسار الفلسطيني وقدرته على التوافق السياسي والحركي، هو شرط هام من شروط نهوض الحالة الوطنية، ومطلب ضروري لإعادة التوازن إلى البناء الاجتماعي-السياسي للمجتمع الفلسطيني، بالمعاني التطبيقية والكفاحية. تسعى هذه الورقة إلى الإسهام في هذا الجدل العام منطلقة القناعة بالضرورة الموضوعية لنهوض اليسار الفلسطيني التي تمليها اعتبارات سياسية وفكرية و كفاحية، ليس فحسب لناحية إعادة التوازن الضروري للنظام السياسي الفلسطيني، بل كذلك لما يمكن للييسار إذا ما استطاع التوافق (إن لم نقل بناء قطب متماسك) أن يقدمه للمسألة الوطنية التحررية، وللواقع الاجتماعي-الاقتصادي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية. وهذه القناعة مستمدة من تجربتي الشخصية الطويلة نسبيا في العمل الوطني والسياسي في إطار اليسار، ومن قرائتي الأكاديمية للظواهر السياسية ذات الصلة بعمليات التغيير السياسي، والحركات السياسية، وبخاصة في سياقات التحرر الوطني. تتصدى هذه الورقة بشكل رئيسي للبحث في أسباب فشل اليسار الفلسطيني في بناء تيار ثالث ديمقراطي تقدمي؛ وفشل اليسار في تشكيل تحالفات انتخابية على امتداد العشرين سنة الماضية بخاصة في خضم الاستعدادات لخوض الانتخابات التشريعية التي ألغيت العام الماضي؛ واستنادا إلى الإجابات الممكنة في هذين الموضوعين نتناول الورقة الفرص الممكنة لتبني اليسار لرؤية موحدة للتغيير.

في محاولتنا للإجابة عن الأسئلة الثلاث المطروحة أعلاه، تنقسم الورقة إلى أربعة مكونات مترابطة جدليا، بوصفها العوامل المفسرة لفشل اليسار الفلسطيني في تكوين قطب ثالث ديمقراطي، وعدم قدرتها على بناء تحالفاتها الانتخابية الخاصة. نتناول في الجزء الأول تاريخ علاقات قوى اليسار مع بعضها من جهة، ومع النظام السياسي الفلسطيني من جهة ثانية لغرض الاستدلال على العمق التاريخي لهذا الفشل. ثم نناقش في الجزء الثاني السياقات العالمية والإقليمية لتأثيرات العولمة على النظم السياسية وعلى اصطافات القوى الاجتماعية، لكي نلاحظ تراجع اليسار وصعود اليمين وتأثيراته المحلية. ثم نتطرق إلى تحولات البنية

التنظيمية والسياسية للنظام السياسي الفلسطيني، ونختم بالعوامل الذاتية عند قوى اليسار. وقبل الدخول في معالجتنا التحليلية للموضوع فإنه لا بد من تقديم تعريف، وإن كان حذراً، للييسار عموماً، وللييسار في السياق الفلسطيني بشكل خاص.

تعريف اليسار

تتطلق الورقة من افتراض منهجي يعتبر اليسار الفلسطيني حالة فكرية تتجسد في خيار سياسي متميز أيديولوجياً وكفاحياً عن القوى السائدة على الساحة السياسية الفلسطينية. وهذا الافتراض يهدف إلى أشكلة القضية الرئيسية للورقة وهي قضية توافق اليسار وإمكانات نهوضه كتيار ثالث، وليس إلى الادعاء بأن اليسار الفلسطيني هو لاعب فرد Unitary Actor منسجم ومتماسك ويمتلك إرادة عقلانية موحدة. إن تعبير اليسار في الحالة الفلسطينية هو أقرب إلى التوصيف الذاتي لكل مكون من مكوناته، أو عند الحديث عنها مجتمعة، ولا يعكس بالضرورة تلك المعايير المفاهيمية و/أو السياسية والبرامجية التي تجعل من اليسار يسار كتيار أو حزب/اب راديكالية جذرية، على الأقل وفق الفهم الماركسي للييسار. وبكل الأحوال، فإن التمسك بهذا التصنيف له ما يبرره على الأقل من زاوية تاريخية، ومن زاوية الحاضر الذي يشير إلى ويبرر التصنيف العريض للقوى السياسية والاجتماعية الفلسطينية على أساس وجود تيارين سائدين (حركتي فتح وحماس)، وتيار ثالث هو اليسار، وثمة مؤشرات جدية على تكون تيارات أخرى مفتتة وتوصف ذاتياً بالمستقلة.

فمن الزاوية التاريخية يطلق وصف اليسار على القوى السياسية-الاجتماعية التي تتبنى نموذجاً فكرياً وسياسياً يقوم على ثنائية النضال ضد الظلم الاجتماعي-الاقتصادي والاستبداد السياسي بوصفه ثنائية تبرر التمسك بفهم اجتماعي للديمقراطية يتحدى ويشكل بديلاً للديمقراطية بمفهومها الليبرالي. وفي سياقاته الاستعمارية والاستعمارية-الاستيطانية فإن اليسار يعبر عن نفسه ببرنامج مزدوج يشمل البعدين الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي، وذلك المتصل بالتحرك الوطني، باعتبار الأخير أحد أهم مكونات الديمقراطية المرتبطة بحقوق الشعوب في تقرير المصير.

لقد نشأ اليسار العربي عموماً، ومن ضمنه اليسار الفلسطيني في أواسط القرن الماضي مقترناً ب الموجة المتصاعدة لمناهضة الاستعمار الأجنبي والرأسمالي، ولكنه في بعض الأحيان جاء بالتقاطع مع الفكر القومي العربي، والناصرى على وجه الخصوص، الأمر الذي أسس لمعارك فكرية في أوساطه، كانت أبرزها تلك المتعلقة بالحركة الوطنية الفلسطينية ويسارها. إذ

كان اليسار مطالبا بتحديد مواقفه من صراعات فكرية وسياسية واجتماعية على أكثر من محور: الصراع مع حركات الإسلام السياسي، ومع الأنظمة العربية، ومع الاستعمار. وربما يكون الجمع بين هذه الأبعاد المتشابكة هو التحدي الأكبر المائل اليوم أمام اليسار العربي والفلسطيني لجهة تحديد أيها له الأولوية في العمل السياسي والفكري: الكفاح الاجتماعي والسياسي من أجل المساواة والديمقراطية، أم التحرر الوطني؟ فقد كان لنشأة اليسار في سياق الكفاح الوطني التحرري تأثيراته بعيدة المدى على برامجه الاجتماعية؛ إذ إنه بالأصل لم ينشأ كحزب/أحزاب طبقية بالمعنى الدقيق للكلمة، أي على أساس برنامج اجتماعي-اقتصادي.

وربما يعزى لضعف وانكماش اليسار الفلسطيني عدم مقدرته على الدفع بأي من هذه الأجنحة المترابطة جدليا، وربما يكون الأكثر لفتا للنظر هو تبني اليسار -كما سنرى لاحقا- لمشروع ديمقراطي هو أقرب إلى النموذج الليبرالي السائد، وذلك في سياق البحث عن نقاط تقاطع مع التيار السائد عوضا عن تحديه والكشف عن تناقضاته ذات الصلة بالبعدين الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي المرتبط بالتحرر الوطني. أي أن اليسار الفلسطيني -والعربي عموما- شأن الكثير من قوى اليسار حول العالم بات يدور في فلك الحلول الليبرالية وليس الجذرية للقضايا الاجتماعية والسياسية المطروحة، وهو بذلك يقف على النقيض من التعريف الماركسي لليسار، والذي يرى في المقاربة الإصلاحية للصراعات السياسية والطبقية (الاجتماعية) نقيضا للصفة اليسارية كالتزام فكري واجتماعي وسياسي/برنامجي (جقمان، 2011). فعلى سبيل المثال فإن اليسار الفلسطيني بصفة عامة يقبل بل ويدعو بقوة إلى انتخابات سياسية شاملة لمكونات النظام السياسي دون ربطها جذريا -بالمعنيين البرامجي والفكري- بنقد منظومة السلطة الفلسطينية وسياساتها الريعية والليبرالية. كما إن تبني اليسار لخطاب حل الدولتين بديلا عن برنامج التحرر الوطني الديمقراطي، قد أبعده عن الطرح التقدمي الديمقراطي للمسألة الفلسطينية وقربه من التصور الليبرالي لها. وأخيرا فإن تمسك اليسار غالبا في العمل من داخل المنظومة التي يتحكم بها التيار السائد قد جعلته يعيش اغترابا مزمنا عن شعاراته الخاصة المتعلقة بنقد أداء وسياسات القيادة السياسية الفلسطينية.

(1)

تاريخ علاقات اليسار: هل يصلح العطار ما أفسد الدهر؟

يمكن تحليل الظواهر الاجتماعية عموماً، والسياسية على وجه الخصوص من زاوية العوامل ذات التأثير بعيد المدى وهي البنى التنظيمية المؤسسية والمعرفية التي تميز الظاهرة؛ وكذلك من زاوية العوامل قصيرة الأجل والتأثير مثل الاستجابة للأحداث، ودور النخب، وسواها من العوامل السياسية الجارية. فإذا قلنا بأن اليسار الفلسطيني قد فشل في تشكيل تيار وطني ديمقراطي ثالث يوازن وينافس التيارين السائدين على الساحة الفلسطينية، فإن فهم هذا الفشل يتطلب معالجة هذين النوعين من العوامل. وبالرغم من أن التاريخ لا يعيد نفسه بصورة نمطية تماماً، إلا أن النظرية المعرفية برمتها تستلهم التاريخ و تستنتق مدلولاته في محاولة لفهم الحاضر. فهل شكل اليسار الفلسطيني تاريخياً تياراً موحداً بالمعاني التنظيمية أو الفكرية أو السياسية، أو على الأقل بالمعنى التحالفي لكي نأسف على تشرذمه اليوم؟

ينبغي بأن نسلم أولاً بأن اليسار الفلسطيني يعيش أزمة شاملة لا يمكن إلا ملاحظتها في عجزه عن لجم السياسات الاجتماعية-الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، والتصدي لمقاربتها السياسية التفاوضية، وكذلك في عدم قدرته على تقديم نموذج فكري وبرنامجي يشكل بديلاً للتيارين السائدين، إلى جانب أدائه المتواضع جداً في كل انتخابات سياسية أو نقابية أو محلية أجريت في السنوات الماضية. فهل هذا مجرد حالة برنامجية، أم فكرية؟ هل هو نتاج تراكم تاريخي، أم وليد لحظته الراهنة؟

منذ بدايات تشكله كان اليسار الفلسطيني، ذو الجذور القومية والخصائص التي جمعت بين الماركسية وبين فكر التحرر القومي، عرضة للانقسامات والحروب الفكرية والتنظيمية والسياسية على امتداد أكثر من ستة عقود من عمره. وكانت السمة الأبرز لما يعرف باليسار هي تعدد الرؤى وتباين الاتجاهات، والصراعات الفكرية والأيدولوجية، والتي لم تكن محل اهتمام الجمهور الواسع، ناهيك عن قدرته على فهمها، مثل مسألة القومية والفكر اللبيني. ربما يكون السبب في ذلك هو أن هذا اليسار لم ينشأ في سياق عمليات صراع طبقي أو اجتماعي بحت، بل تبلور منذ بداياته الأولى مستلهماً لنموذج فكري وسياسي يستجيب للكفاح الوطني التحرري ومحاولة ربطه بالصراع العمالي الطبقي بصيغته الأممية. فقد تشكل الحزب الشيوعي الفلسطيني في العام 1923 على أساس رفض المشروع الصهيوني والانتداب البريطاني باعتبارهما من أشكال الاستعمار. ونادى الحزب بوحدة الطبقة العاملة اليهودية والعربية على أسس طبقية في إطار أممي. إلا أن الأحداث المتلاحقة في فلسطين، وبخاصة "ثورة البراق" وبدايات الثورة الكبرى بينت عدم جدوى هذا التوجه في ظل تماهي العمال اليهود مع الحركة الصهيونية، فتأسست "الجبهة الشعبية الموحدة" في العام 1935 وأصدرت في العام 1936 ميثاق مبادئ الحزب الشيوعي الفلسطيني، ودعت إلى التعبئة العامة للمشاركة في الثورة المسلحة ضد كل من بريطانيا والحركة الصهيونية، ثم تشكلت "عصبة التحرر الوطني" معلنة انهيار

تجربة الحزب الشيوعي بصيغته اليهودية-العربية تحت وطأة الصراع القومي، قبل الإعلان عن تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني في العام 1953 في قطاع غزة.

يلاحظ عزمي بشارة في هذا الصدد -مُحقًا- بأن التجربة اليسارية الفلسطينية في هذه المرحلة لم تجد لا الزمن ولا السياق الموضوعي المناسب لنسجها وتبلورها كحالة مستقلة بوعياها، كما أن قيادة الحزب قبل العام 1953 قد خلطت بشكل مرتبك وغير أصيل نظريًا بين المسألة الاستعمارية والمسألة الطبقيّة ووقعت في خطأ الخلط بين واقع المجتمع المستعمر، وذلك الخاضع للاستعمار¹. وقد تميز اليسار الفلسطيني منذ بداياته في إطار الحركة الشيوعية بقيادته من الانتلجنسيا، وتأثرها الكبير بالسجلات الفكرية والنظرية ذات الطابع الأممي، والتي لا صلة مباشرة لها بالواقع الفلسطيني. وبعد هزيمة حزيران 1976، ومن رحم القومية العربية تبلور اليسار الفلسطيني الجديد ولأول مرة خارج إطار الحزب الشيوعي، وفي بلدان اللجوء والشتات خارج الوطن. وكان لهذه النشأة الجديدة تأثيرها البارز في تنوع المشارب الفكرية (قومية، وماركسية، وماركسية-لينينية، وناصرية) لما بات يعرف بفصائل اليسار الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية. الأمر الذي انعكس في علاقات اليسار على شكل منازلات وحروب فكرية وانقسامات عديدة كونت مزيدًا من الفصائل الموصوفة باليسارية.

كان لهذه النشأة غير الطبيعية (من زاوية التحديد المفاهيمي لليسار في إطار اقتصادي-اجتماعي)، وتنوع وتناقض الرؤى الفكرية التي تبنتها قوى اليسار انعكاساتها على شكل صراعات متجددة، بالرغم من اتفاق قوى اليسار وبخاصة الجبهتين الشعبوية والديمقراطية على تشخيص الواقع وسبل تحديه. فقد اتفقتا على نقد النهج السائد في منظمة التحرير بوصفه نهج برجوازي، وعلى الموقف من الأنظمة العربية التي وصفت بالرجعية، وعلى تبني المقاومة المسلحة في مواجهة "إسرائيل" باعتبارها مشروع استعماري. إلا أن التباينات في موقف الجبهتين قد خلقت هوة ازدادت اتساعًا مع توالي الأحداث التي شكلت نقاط افتراق في علاقاتهما.

دارت هذه التباينات حول مسألتين أساسيتين: الأولى تتعلق بالبعد القومي العربي للمسألة الفلسطينية والذي تبنته الجبهة الشعبوية مقابل المقاربة اليسارية البعيدة عن التوجه القومي في فكر الجبهة الديمقراطية، والثانية تمثلت في معارضة الأولى وبشدة للبرنامج المرحلي الذي اعتبرته الثانية اختراق فكري وبرامجي وسياسي. أحدثت هذه الخلافات والصراعات تأثيرًا مزدوجًا:

¹ بشارة، عزمي (2010) اليسار واليسار الفلسطيني. <https://www.azmibishara.com/index.php/ar>

فهي من جهة تسببت بمزيد من العزلة والاعتزاب عن القطاعات الواسعة من الناس²، بحكم ما اعتري هذه الصراعات من عنف وانقسامات، عززت حالة الاستقطاب في المعسكر اليساري، ومست بعمق بمصداقيته. من جهة ثانية، عمقت هذه الصراعات الفجوات بين قوى اليسار على مستوى القيادات والقواعد، وكونت سيكولوجيا تنافرية يصعب تجاوزها.

بالمقابل، وفي إطار العلاقة مع التيار السائد في منظمة التحرير الفلسطينية أخذت تحالفات اليسار وعلاقاته شكل الكوتا (المحاصصة)، والتي أتت في بعض الأحيان على حساب تمايز اليسار فكريا وسياسيا عن التيار السائد. وهذا المنحى يفسر الشروخ المبكرة في مواقف اليسار السياسية تجاه عدد من المسائل المفصلية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية وبرنامجهما التحرري: فكان الصراع المرير في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول العلاقة بين القومية والماركسية-اللينينية سببا في انقسامها في العام 1969 وتشكيل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وفي العام 1974 افتقرت الجبهتان حول الموقف من البرنامج المرهلي وعلاقته بالميثاق الوطني الفلسطيني. وهذه تعتبر التجربة الأولى لمحاولة تشكيل ثقل يساري (متحالف مع قوى غير يسارية) معارض للتيار السائد، ولكنها سرعان ما انتهت بعودة الجبهة الشعبية لصفوف مؤسسات المنظمة. أما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فقد عاشت لتشهد انقسامها الخاص في العام 1992 على خلفية الموقف من ما عرف باسم "مبادرة السلام" الفلسطينية، وصراع صفها القيادي حول مسائل تنظيمية ومالية.

تشير هذه الانقسامات والصراعات إلى أزمات بنيوية جرت إعادة إنتاجها رغم كل التغيرات التي حلت باليسار و بالسياق التحرري الوطني الذي يعمل في إطاره: أزمة البناءات التنظيمية غير الحركية؛ وأزمة آليات صنع واتخاذ القرار والتعامل مع الهيئات القيادية كأصنام؛ وأزمة العلاقة مع النظام السياسي الفلسطيني، الأمر الذي يجعل من خيار الانقسام مغريا متاحا بحكم انسداد الآليات التنظيمية التي تستوعب الاختلافات والخلافات. كما تشير الانقسامات إلى غياب الرؤية السياسية الموحدة، أو على الأقل التوافقية المتعلقة بمسائل استراتيجية وتكتيكية على السواء، في حين كان النمط السائد للعلاقة مع التيار السائد هو العمل من داخل المنظومة (منظومة م.ت.ف).

² بدوان، علي (2008) اليسار الفلسطيني وضياح القطب الثالث. الجزيرة نت
<https://www.aljazeera.net/opinions/2008/3/2>

لم يحدث أن شكل اليسار حالة يمكن وصفها باعتبارها تيار له سمات التماسك والقدرة على تشكيل حالة معارضة جدية ومثابرة لحركة فتح المهيمنة على المنظمة، فكانت معارضة اليسار هي أقرب إلى "المعارضة الموالية". وبالرغم من أن هذه المعارضة قد "مرت بفترات احتدت إلى درجة قريبة من إعلان العداء، لكن في نهاية المطاف مارست الجبهة وأغلب اليسار انضباطاً حاسماً في إطار المنظمة. ظلت فكرة تقديم أولوية الوحدة على أي برنامج منافس وانفصالي هي الأقنوم الهادي للييسار رغم كل الخلافات"³. ستبقى هذه الحالة من المراوحة والحياد السياسي، والتمسك بقاعدة "المعارضة من الداخل" لصيقة باليسار حتى وقتنا الراهن ومعها الثمن السياسي المترتب على الضبابية واللاتحديد. خالفت قوى اليسار بذلك سياستها المعلنة أصلاً والداعية إلى بناء المؤسسات الفلسطينية على أساس ائتلافي ديمقراطي بعيداً عن منطق التبعية والاحتواء والتفرد. ولعل في رهن افتراق هذا اليسار حول انعقاد الدورة الأخيرة للمجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني تذكير كلاسيكي بالعلاقات التي قامت تاريخياً بين مكوناته من جهة، وبين هذه المكونات ويمين النظام السياسي الفلسطيني من جهة ثانية. فإذا ما استثنينا بعض المحطات القليلة التي ذهب فيها اليسار إلى انتهاج خيارات حاسمة في الاعتراض على سياسات قيادة م.ت.ف: تشكيل جبهة الرفض في العام 1974؛ مقاطعة دورة المجلس الوطني الفلسطيني في عمان في العام 1985؛ ومقاطعة الدورة الأخيرة لذات المجلس قبل عامين، لم تشكل قوى اليسار حالة متماسكة في إطار سياسات تفضي إلى تشكيل قطب سياسي مؤثر. ومن اللافت أن قوى اليسار قد تذبذبت في تحالفاتها السياسية فاخترت مرارا التحالف مع قوى على يمينها ومن خارج إطار المنظمة، وعندما شكلت تحالفاتها الخاصة مثل تجربة القيادة المشتركة⁴ للجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، أو التحالف الرباعي في أوائل ثمانينات القرن الماضي كان للتنافس بين الجبهتين دور كبير في إفشال هذه التجارب⁵، وبخاصة الصراع بينهما على مكانة "الفصيل الثاني" في منظمة التحرير.

لقد استقرت المقاربة العامة للييسار الفلسطيني على معارضة التيار السائد من "داخل البيت" الذي جعل منها معارضة أقرب إلى الولاء منه إلى المعارضة الجديدة، التي أفضت في معظم الأحيان إلى قبولها بالأمر الواقع. فقد عارضت فصائل اليسار الفلسطيني

³ الحروب، خالد (2022) اليسار الفلسطيني: مرارة رحلة الترهل، وضرورة النهوض، مجلة "رمان"

<https://rommanmag.com/view/posts/postDetails?id=6427>

⁴ تشكلت القيادة المشتركة للجبهتين على إثر خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وما تلاها من تطورات سياسية حملت ياسر عرفات على زيارة القاهرة التي كانت حتى ذلك الوقت تخضع للمقاطعة العربية بسبب اتفاقيات كامب ديفيد. وقد شكلت هذه القيادة محورا مركزيا في كل الحوارات السياسية والتنظيمية مع حركة فتح والفصائل الأخرى بهدف إعادة توحيد الساحة الفلسطينية ومن موقع المعارضة لسياسات ياسر عرفات. انظر الكتاب المشترك لجورج حبش ونايف حواتمة "القيادة المشتركة ضمانة وحدة منظمة التحرير وخطها الوطني"

⁵ هلال، سيدي محمود (2007) أزمة اليسار الفلسطيني، الجزيرة نت

<https://www.aljazeera.net/opinions/2007/2/7>

في منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيات أوسلو بشدة لكنها ما لبثت أن تعايشت معها، بحكم أنها (الفصائل) لم تجد بديلا عن البقاء في إطار المنظمة الذي بات شرطا لبقائها. ولعل الموقف من اتفاقية أوسلو هو الأكثر صعوبة في تاريخ علاقة اليسار مع التيار السائد، والذي جاء في لحظة تاريخية لم يعد للييسار فيها حلفاء وازنين دوليا وإقليميا، الأمر الذي عمق النزعة الإصلاحية التي تبناها اليسار في التعامل مع منظمة التحرير وقيادتها المهيمنة.

تعززت هذه المقاربة الإصلاحية لواقع منظمة التحرير الفلسطينية بحكم عدم قدرة اليسار على عقد تحالفات اجتماعية فلسطينية، أو إقليمية مؤثرة على دائرة صنع القرار الفلسطيني، مقابل قدرة التيار السائد على عقد تحالفات واسعة فلسطينيا وعربيا. هذه المعادلة عززت تلك النزعة الإصلاحية التي لا تعبر عن أحد مقومات اليسار السياسي بالمعنى التاريخي والنظري. فمن وجهة ماركسية -على الأقل- تعتبر المقاربة الإصلاحية للصراعات السياسية والطبقية (الاجتماعية) نقضية لصفة اليسارية كالتزام فكري واجتماعي وسياسي/برنامجي⁶. فهل كانت الخطيئة الأساسية للييسار هي تغليبها للوسيلة على الهدف؟ فإذا كانت م.ت.ف ليست هدفا بحد ذاته على أهمية وجودها سياسيا ووطنيا، فإن تحويلها إلى نوع من العبادة السياسية قد قوض قدرة اليسار على تشكيل بؤرة جذب لكل القوى الاجتماعية والسياسية والشخصيات الوطنية وقوى المجتمع المدني التي تقف في صف المعارضة وعلى يسار التيار السائد، وفي بعض الأحيان على يسار اليسار ذاته. إذن، لم تتمكن قوى اليسار من توحيد موقفها، أو من بناء تحالفات مع طيف واسع جدا من القوى الديمقراطية والشعبية التي وقفت موقف المعارض لانعقاد المجلس المركزي الفلسطيني الأخير مثلا، بما في ذلك شخصيات وقوى لها وزنها السياسي وال جماهيري⁷.

ويمكن القول بأن ثمة سمات خاصة بعلاقة قوى اليسار ببعضها، وعلاقتها بالنظام السياسي الفلسطيني والتيار المهيمن فيه، وهي سمات انتقلت مع اليسار لتشكل عناصر استمرارية. لقد كانت هذه السمات مشكلة بذاتها حالت دون توافق اليسار تاريخيا، وهي اليوم أكثر إشكالية: أولا لاستمرارها بذاتها، وثانيا لأنها تشير إلى أن اليسار الفلسطيني لا يمتلك القدرة أو الديناميكية اللازمة للتغيير بما يتناسب مع التطورات. وهذه السمات سنبرزها في الأجزاء التالية من هذه الورقة وتتمثل في: استمرار الخصومة داخل معسكر اليسار لذات الأسباب التاريخية والتي تطورت إلى خصومات سياسية مع تواصل حرب "الموقع الثاني"؛ عدم

⁶ جقمان، جورج (2011) قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية، معهد مواطن لدراسات الديمقراطية، جامعة بيرزيت، رام الله
⁷ خليل، نائلة (2022) أزمة اليسار العربي 2، العربي الجديد [/https://www.alaraby.co.uk](https://www.alaraby.co.uk) -

القدرة على بناء التحالفات الاجتماعية الواسعة؛ استراتيجية العمل من داخل المنظومة السائدة؛ والسمات الذاتية وأهمها الجمود البنيوي والنخبوية وغياب النقد الذاتي.

(2)

قدرة اليسار على الحشد وبناء التحالفات في ظل العولمة

إذا كان هناك سمة سائدة للتحويلات السياسية التي ألمت بالعالم في عصر العولمة، فهي انحسار اليسار العالمي مقابل صعود قوى اليمين الشعبي و الشوفيني. وتذكرنا الأزمة الراهنة للديمقراطية الليبرالية حول العالم، بتلك التي أتت بظاهرتي النازية والفاشية في أوروبا عشية الحرب العالمية الثانية، والتي أرتبطت بأزمة النظام الرأسمالي العالمي في حينه متمثلة بالكساد العظيم من 1929-1932. وقد كان من المفارقات اللافتة للنظر بأن القوى والشرائح الاجتماعية التي ساندت الفاشية والنازية والأحزاب اليمينية، هي تلك الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية العالمية، وهي ذات المفارقة التي تصاحب العولمة اليوم: صعود قوى اليمين الشعبي وتراجع قوى اليسار.

وبالرغم من أن الحكمة السائدة تشير إلى أن الشرائح الاجتماعية الأكثر تضررا بالمعنى الاقتصادي-الاجتماعي من النظام الاقتصادي العالمي، ستقف خلف قوى اليسار المعارضة للعولمة، يتضح بأن القوى اليمينية الشعبية بخطابها القومي، أو الثقافي الرجعي (ويشمل الديني بكل تلاوينه) هي الأوفر نصيبا من تأييد تلك الشرائح⁸، وهو ما يمثل تحديا تبيين حتى اللحظة بأن اليسار حول العالم -إذا ما استثنينا بعض بلدان أمريكا اللاتينية- غير قادر على التصدي له. ولهذه المسألة عدة أوجه يفهم من خلالها عجز اليسار عن تقديم بديل سياسي وبرنامج اقتصادي-اجتماعي يستقطب الشرائح الواسعة التي قوضت العولمة مكانتها، وحظوظها المعيشية؛

● العولمة: تغيير البنى الاقتصادية-الاجتماعية

⁸ شحادة، امطانس (2017) لماذا فشل اليسار في استقطاب متضرري العولمة لصالح اليمين الشعبي؟

<https://www.afab4s.com>

إن العولمة في أحد أكثر أبعادها صلابة تعني انصهار الاقتصادات المحلية في اقتصاد عالمي موحد ومدمج له خصائصه البنيوية. بهذا المعنى أعادت العولمة تشكيل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة لتمنح الاقتصاد (بصيغته الليبرالية وما بعدها) الغلبة على السياسة؛ هي بهذا المعنى تمثل انتصار السوق على الدولة باعتباره (العولمة) ظاهرة متخطية للقوميات⁹. وقد كان تراجع الأدوار الاجتماعية للدولة هو العلامة الأبرز للأضرار الجسيمة التي لحقت بشرائح اجتماعية واسعة بحكم برامج الخصخصة والتعديل الهيكلي انسجاماً مع متطلبات العولمة. وفي حين أنتت العولمة لتعلن انتهاء عصر الصراعات الأيديولوجية فإنها أعلنت من شأن أيديولوجيا الاقتصاد ما بعد الليبرالي في هجومها الكاسح على الدولة- الأمة بهدف تغيير طبيعتها ووظائفها.

لقد عصفت العولمة بالأسس الفكرية للطروحات اليسارية والماركسية ذات الصلة بالصراع الطبقي حيث كانت مسائل الدخل والطبقة الاجتماعية هي المادة الأولية في الحشد اليساري. فقد غيرت من التكوين العضوي للمجتمعات بأن دفعت إلى الصدارة بالصراعات الهوياتية الدينية والقومية، ومعها تشكلت أحزاب وتيارات سياسية جديدة وجدت في هذه الانقسامات الجديدة مادتها الخصبة للحشد. إلا أن النتائج التي ترتبت على هذه التحولات العميقة كانت متناقضة من ناحيتين:

الأولى: هي أنها عوضاً عن ترويض الدولة والأمة (القومية) لكي تذوب في عمليات العولمة، أعادت إحياء القوميات والهويات الثقافية والإثنية بأكثر صورها تطرفاً ومغالاة. إذ **ساهمت العولمة** في تعالي الأصوات المطالبة بالدفاع عن الهويات القومية الجمعية وعن الخصوصيات الثقافية، خاصة لدى الشرائح الفقيرة والمتدنية ذات مستويات التعليم المنخفضة¹⁰، وهو ما يمكن ملاحظته بوضوح في صعود قوى اليمين المسيحي الأبيض في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا على سبيل المثال حيث باتت قضايا التغيير الديمغرافي بفعل الهجرات والهويات المحلية تشكل ميدان الصراع السياسي الرئيسي؛

⁹ جلال، دانا (2004) اليسار والعمل النقابي في ظل العولمة، الحوار المتمدن العدد 821-1/5/2004

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17611>

¹⁰ المصدر السابق

الثانية: أسست هذه التحولات لثورة معولمة تأخذ أشكالاً مختلفة في الرد على العولمة. فقد مزقت العولمة المجتمعات المحلية، والتي بدورها انكفأت في دفاعها عن وجودها باتجاه رجعي يؤكد "على الهويات المحلية والوطنية، والمطالبة بقدر أكبر من الديمقراطية والمساءلة ورفض الأحزاب السياسية الوسطية، وانعدام الثقة بالخبراء"¹¹. إن الأحزاب والقوى السياسية التي كانت سائدة حتى فترة قريبة و نخبها السياسية لم تعد محل ثقة الشرائح الاجتماعية، ومع تغير خطوط الصدع السياسي والاجتماعي، باتت الفرصة سانحة لقوى اليمين السياسي والشعبي للقفز إلى صدارة المشهد. وقد كانت الطبقة العاملة هي الأكثر تأثراً بهذه التحولات لجهة التآكل الكبير الذي حل بالعمل النقابي مع تغير طبيعة النشاط الاقتصادي المعولم والمستند إلى التكنولوجيا الحديثة (الاقتصاد الرقمي) والمعلوماتية. من ناحية ثانية فإن العولمة قد غيرت قوانين العمل النقابي مع هيمنة النموذج ما بعد الليبرالي، وأدت بالتالي إلى تفويض قدرة اليسار على تمثيل الطبقة العمالية، ناهيك عن توحيد كفاحها الاجتماعي والسياسي. فإذا كانت العولمة من الناحية النظرية ستفضي إلى توحيد نضالات الطبقة العاملة حول العالم، فإنها قد أنتت معها بعوامل إعاقة مثل هذا التطور مثل تفاوت الدخل، واختلاف مستويات تطور القوى العمالية، والاختلاف الكبير في التحديات التي تواجهها من زاوية طبيعة النظم السياسية، ودرجة تطور البنى الاقتصادية في دولها، والشروط المحلية الخاص بنهوضها. ولعل هذه التباينات هي التي حالت دون قدرة اليسار على الاستمرار في تبني قضايا الطبقة العاملة، بعد أن تخلت معظم مكوناته عن شعار ديكتاتوروية البروليتاريا.

● تحولات البنى الاجتماعية الفلسطينية

إن السؤال المركزي ذي الصلة بتأثير العولمة على اليسار الفلسطيني أسبق من السؤال المتعلق بقدرة اليسار على تشكيل قطب ثالث ديمقراطي قادر على إعادة تكوين الخريطة السياسية باتجاه أكثر توازناً؛ فهل ما زالت قوى اليسار الفلسطيني في ظل

¹¹ روديك، داني (2016) اليسار يتنازل.

ارتهان الاقتصاد-السياسي للسلطة الفلسطينية لقوى العولمة والتشوهات في الاقتصاد الفلسطيني، قادرة على إنجاز وظائفها

السياسية؛ أي الدفاع عن المصالح السياسية والاجتماعية للطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة والمهمشة؟

بداية تنبغي الإشارة إلى أن وجود اليسار الفلسطيني كقوة ثالثة بصيغة قطب ديمقراطي أو بأي صيغة تحالفية أخرى هو ضرورة وطنية لها راهنتها ليس فقط بحكم النضال الوطني التحرري، بل كذلك بحكم وجود سلطة فلسطينية ملتزمة باقتصاد السوق، وإن كان في إطار نظام لا زال رعويا في بعض جوانبه، الأمر الذي يجعل من مسألة العدالة الاجتماعية حاضرة ويجب أن تشكل أحد أبرز المهام أمام قوى اليسار وهي تصوغ برامجها في التصدي للتأثيرات العميقة للعولمة الاقتصادية، والتغيرات التي حلت بالبنى الاجتماعية وتموضعها السياسي بفعل تأثيرات وجودا لسلطة الفلسطينية وسياساتها وخياراتها الاقتصادية. وعلى المستوى السياسي وبحكم ضرورة الحفاظ على الحياة الديمقراطية التعددية للتخلص من الثنائية الإقصائية للتيارين السائدين، ولكي تستعيد الساحة السياسية الفلسطينية عافيتها¹²، يصبح مبرر نهوض اليسار أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وهي ذات المعركة التي يخوضها اليسار حول العالم، بكل ما تواجهه من تحديات، مثلما أشرنا سابقا، وفي مقدمتها قدرة اليسار على خوض صراع ناجح في حشد قواعد اجتماعية مؤثرة، واستيعاب التغيرات التي طرأت على بنى المجتمع الفلسطيني.

تاريخيا، شكلت الشعارات الاجتماعية التقدمية التي كان اليسار يتبناها أساسا لحضوره في الأوساط الاجتماعية الشعبية، وأحياء المدن الفقيرة ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وترافق هذا الخطاب اليساري حكما، مع خطاب المقاومة والكفاح المسلح، الأمر الذي منح للييسار مصداقية على المستويات الشعبية. لكن هذا الواقع لم يعد قائما بفعل التحولات العميقة التي حلت بالمجتمع الفلسطيني فغيرت بناه الاجتماعية-الاقتصادية، وبالتالي تحالفاته السياسية. فهل أمام اليسار اليوم فرصة لبناء قدرته على تمثيل ما يريده الجمهور اليوم وقدرته على تقديمه وبما يتيح أمامه إمكانية بناء قاعدة اجتماعية وسياسية تؤهله لتشكيل قطب ثالث؟ ودون الإجابة على هذا السؤال بقاء اليسار سجين هيئاته القيادية كخبة منفصلة لا عن قواعد فحسب (بحكم انكماش هذه القواعد إلى حد بعيد) بل عن القوى الاجتماعية التي من المفترض أن يمثلها اليسار.

يدور صراع قوى اليسار في المجتمع الفلسطيني اليوم حول إمكانية الوصول إلى وحشد قواعد اجتماعية وشعبية تغير تكوينها ومعه انحيازها السياسي ومصالحها، أو انكشفت بفعل التحولات الاقتصادية-الاجتماعية التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني.

¹² هلال، سيدي محمود (2007) أزمة اليسار الفلسطيني. الجزيرة نت

<https://www.aljazeera.net/opinions/2007/2/7>

وبالمقارنة مع طيف التحالفات الواسع والعميق الذي تمكنت السلطة الفلسطينية، والقوى الإسلامية من تكوينه تبدو فرصة اليسار في إعادة بناء تحالفاته الاجتماعية محدودة. فقد استطاعت السلطة الفلسطينية وحركة فتح بصفتهما الرديف التنظيمي للسلطة أن تضمن لنفسها شبكة واسعة من التحالفات والقواعد الاجتماعية¹³ عبر التوظيف في قطاع عام متضخم، وإقامة الشبكات الزبائية، ورعاية نظام يقوم على المحاباة السياسية والمحسوبيات المحلية والجهوية، وهو ما عزز شكل جديد من أشكال الشرعية التي تتمتع بها السلطة الفلسطينية. وبالمقابل تمكنت حركات الإسلام السياسي أن تتحرك نحو الفراغات التي تركها تشكيل السلطة الفلسطينية، وسياساتها الاقتصادية-الاجتماعية في الأحياء الفقيرة والمخيمات وشرائح واسعة من الانتلجنسيا والطبقة الوسطى، في حين لم تتمكن قوى اليسار من تقديم بديل مقنع يستغل حالة الاستياء واسع النطاق من انقسام حركتي فتح وحماس.

وقد ترسخ بفعل هذه المعادلة صيغة الثنائية الحزبية للنظام السياسي الفلسطيني والتي استأثرت بالموارد السياسية والمالية والتنظيمية، مما أفقد اليسار الإسناد الجماهيري اللازم لتشكيل قطب ثالث.¹⁴ وفي ظل معادلة من هذا القبيل تصارع قوى اليسار بعضها البعض على موارد اجتماعية وسياسية متناقصة، الأمر الذي يجعل من هذا الصراع مسألة يصعب حلها؛ إذ كلما قلت الموارد (بكل أشكالها)، كلما كان الصراع على الوصول لها أقرب إلى اللعبة الصفرية. حدث ذلك (ولا يزال) في ظل التراجع الكبير لقدرات قوى اليسار على تشكيل حالة مقاومة أو كفاح مسلح (باستثناء النشاط الملحوظ والمتقطع للجهة الشعبية لتحرير فلسطين في هذا المجال)، وهو الذي منحها شرعية على نطاق جماهيري واسع في سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

إن عدم قدرة قوى اليسار على الحفاظ على قواعدها الجماهيرية له أسبابه الموضوعية ذات الصلة بالإزاحات الكبرى التي حلت بالبنية الاجتماعية-الاقتصادية الفلسطينية في سنوات أوسلو وبخاصة بعد العام 2006، وانتهاج السلطة الفلسطينية لسياسات اقتصادية واجتماعية بالشراكة مع الدول المانحة أدت إلى إعادة تركيب المجتمع الفلسطيني، وبروز شرائح ونخب وقوى جديدة بعيدا عن الحيز السياسي لمنظمة التحرير وللصائل؛ وبالتأكيد بعيدا عن اليسار، وأقرب إلى مركز الثقل السياسي للسلطة الفلسطينية ومنظمات الأنجزة الدولية¹⁵. فقد شهدت السنوات العشرين الماضية عملية هندسة اجتماعية للمجتمع الفلسطيني بحيث

¹³ هلال، جميل (1996) حيثيات تشكيل قطب سياسي ثالث في الساحة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 7، عدد 25، ص 3
¹⁴ بلوشة، حمزة (2013) صعود وسقوط اليسار الفلسطيني. المونيتور

<https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2013/02/rise-fall-palestinian-left.html>

¹⁵ أيوب، حسن (2018) النيوليبرالية، الكليبتوقراطية وإعادة بناء المجتمع الفلسطيني؛ في: الديمقراطية في الميدان العام، معهد مواطن-جامعة بيرزيت، رام الله. ص 73-94

تعكس وتلائم معايير السلطة السياسية والنظام السياسي، باعتبارها منتجا لهذا النظام، وبما يخالف تجارب المجتمعات السياسية التي أنشئت نظمها السياسية¹⁶، وليس العكس. حيث أدت سياسات السوق والتضخم الكبير للقطاع العام، وتفشي مظاهر الفساد السياسي المصاحب لها إلى ابتعاد الجمهور أكثر فأكثر عن التيار السائد في السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وتعزيز تلك الاتجاهات التي تميل إلى الطرف الأكثر حضورا كبديل، وهو الإسلام السياسي. هذا من ناحية؛ ومن ناحية ثانية فقد عززت هذه السياسات حضور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ونشر ثقافة ازدياد العمل الحزبي والسياسي، ومغادرة الفصائل. وبينما كان للتيار السائد، وللقوى الجديدة قواعدا البنيوية المؤسسية المرتبطة بالمعيشة، ومنح الأفضليات والتوظيف والموارد الأخرى كالمساعدات لم يتوفر لليسار مثل هذه البنى التي تمكنه من الحفاظ على حضوره الجماهيري والاجتماعي. فوجد اليسار نفسه أمام هوامش اجتماعية ضيقة جدا يمكنه تجنيدها أو تمثيلها في ظل تقاسم التيارين الكبيرين ومعهما قوى السوق والقطاع الخاص ومنظمات "الأنجزة" الهيمنة على القوى الاجتماعية الحية في المجتمع الفلسطيني وبخاصة الشباب وشرائح الطبقة الوسطى التي كانت تشكل عماد الحركة الوطنية الفلسطينية بما فيها اليسار قبل تحولات ما بعد أوسلو 1993.

وقد كان لهيمنة خطاب "التنمية" و"العون الدولي" تأثير بالغ في الثقافة السياسية التي باتت أقرب إلى النمط "الثقافة الخاضعة"، والتي لا تؤمن بالتغيير ولحساب المقاربات الليبرالية التي أتت بها منظمات غير الحكومية. وتحولت هذه المنظمات إلى لاعب مركزي يناقش قوى اليسار على تبني أجندة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي السياسي، والتي يعتقد على نطاق واسع بأنها تلعب أدوارا حيوية في تدعيم الديمقراطية والإصلاح السياسي في إطار ديمقراطي-ليبرالي، حل محل المنظمات والأطر الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني/الأهلي التي كان اليسار يستند لها على نطاق واسع. ليس من الغريب في ظل هذا الإحلال أن غالبية الفاعلين في منظمات الأنجزة هم من أصحاب التوجه اليساري عموما¹⁷، وربما كانوا كوادرا سابقين في فصائل اليسار الفلسطيني. ولعل من المفارقات ذات الدلالة في هذا الصدد هو أن قوى اليسار قبل غيرها كانت سباقة في السعي إلى إقامة المنظمات غير الحكومية كهدف أخذ يستنزف الأطر الجماهيرية، ومعها الكادر التنظيمي الذي تحول إلى احتراف العمل الإداري وكتابة التقارير، عوضا عن احتراف العمل الكفاحي والثوري وأصول الحشد الجماهيري¹⁸. إن تسرب المتقنين اليساريين وكوادرا اليسار إلى المنظمات غير الحكومية المدعومة من الدول الغربية، وتبنيها ترويجها لأجندات نشاط مجتمعي

¹⁶ النملة، حازم (2010) إعادة صياغة المكان والزمان الفلسطيني؛ في: وهم التنمية، أيلين كتاب وآخرون (محررين)، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله ص 193-205

¹⁷ حنفي، ساري، وليندا طبر (2006) بروز النخبة الفلسطينية المعولمة، "مواطن" المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله

¹⁸ هلال، سيدي، مصدر سابق

غربي خارج إطار الكفاح المسلح والمقاومة¹⁹ يحمل أكثر من دلالة ذات صلة بتكوين اليسار ذاته، وميل كوادره إلى الانتقال إلى خيارات ليبرالية (بأحسن الأحوال) في محاولة للتأقلم مع المتغيرات الدولية التي وجهت ضربة قاسية لليسار بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهو ما ساهم في مزيد من فقدان المصداقية التي كانت مرتبطة بشكل كبير بالتزام اليسار بالكفاح المسلح والمقاومة وتنظيم الأطر الجماهيرية.

لقد أفضت كل هذه التحولات إلى نشوء نظام سياسي فلسطيني جديد بخصائصه البنيوية وسياساته وتحالفاته. وكان من أبرز علامات هذا النشوء تحول مركز ثقل صنع القرار السياسي من منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها ذات العلاقة، إلى السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وأولها مؤسسة الرئاسة. بذلك تكون الحاضنة الرئيسية لوجود اليسار، والتي أمنت الحد الأدنى من توافقه في مراحل معينة على خلفية المواقف المشتركة من سياسات حركة فتح، قد تغيرت بعمق وداهمت اليسار وهو في حالة من انعدام الوزن لم يستطع التعامل معها.

(3)

تحولات النظام السياسي الفلسطيني وحالة انعدام الوزن عند اليسار

لقد تأسس النظام السياسي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية محمولا على برنامج تحرر وطني، وحركة وطنية وقفت على ساقين: الداخل والخارج. وكان نهوض الحركة الوطنية في الداخل المحتل في مطلع سبعينيات وفي سنوات الثمانين من القرن الماضي أحد أهم عوامل قدرة اليسار الفلسطيني على التأثير، ولكنه (أي النهوض الوطني) لم يكن شرطا كافيا لبناء التوافق السياسي والتنظيمي اللازمين لتشكيل قطب ثالث في النظام السياسي. وقد لاحظنا بأن المناسبات المحدودة جدا لالتقاء قوى اليسار لم تكن تستمر طويلا. لقد دخل اليسار الفلسطيني منعطف أو سلو غير موحد، ودون امتلاك موقف توافقي من الاتفاق ذاته، ولا من الترتيبات التي تمت على أساسه وتحديدًا من مسألة انتقال مركز ثقل القرار السياسي إلى السلطة الفلسطينية عوضا عن منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي عزز دور حركة فتح وعلاقاتها الدولية والإقليمية، ومنح لحركتي حماس والجهاد

¹⁹ بشارة. مصدر سابق

الإسلامي مكانة النموذج البديل المقاوم، بينما لم يظهر اليسار كطرف يمتلك خيارا بديلا لكليهما، وترتب على ذلك عدم قدرته على الحد من انحسار الحركة الوطنية الفلسطينية، وغيابه عن لعب دور مؤثر في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو.

● انحسار الحركة الوطنية

أفضت جملة التغييرات الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية بعد تشكيل السلطة الفلسطينية إلى تغير مكانة وأهمية الحركة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم يعد المشروع الوطني بشعاراته ورمزيته وأدواته التنظيمية لاعبا فاعلا في إعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني في سياق كفاحي، وحل محله على الأقل خطابين مهيمين: خطاب السلطة والدولة، وخطاب السوق والمنظمات غير الحكومية، التي تقدم نفسها باعتبارها حاملة مشروع الدولة والتنمية وفرص الحياة والأعمال التي تبلور في صلبها التكوين الجديد للنموذج الاجتماعي-السياسي مرتكزا على الفئات المهمشة والتي تقع خارج اهتمام المؤسسات الرسمية، فئات موظفي السلطة من مدنيين وعسكريين، فئات الموظفين في القطاع الخاص والنخب التي تتمتع بأفضلياته؛ ونخب المنظمات غير الحكومية. ومقابل هذين الخطابين صعد الخطاب الإسلامي والديني بما يحمله من مفردات، وما يقدمه من بدائل اجتماعية، وثقافية وسياسية، ناهيك عن استناده إلى الفعل المقاوم.

في خضم هذا التكوين الاجتماعي الجديد فإن اليسار بوصفه صاحب الأجندة الاجتماعية التقدمية قد فشل في مهمتين: الأولى هي تعرية وتفكيك الخطاب السائد والذي يستعيز عن مواجهة أسباب التهميش والإفقار ببرامج العون والإغاثة، ويستبدل مقاربة الديمقراطية من حيث هي عقيدة الفقراء بمقاربة إجرائية تماما قبل بها اليسار وروج لها وشارك فيها. والثانية هي تقديم اليسار لنفسه باعتباره خيارا بديلا للخطاب السائد ومقارباته؛ فلم يستطع اليسار مقارعة ذلك "التقاطع بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية" الذي ينظر [إلى التغيير ضمن منظورين مشتقين من النموذج الليبرالي. هذان المنظوران هما مجموعة المصالح وتقوية تنظيم المجتمع المحلي]²⁰ وكل ذلك من زاوية "مدنية" غير مسببة يتم في إطار الترويج لها مهاجمة الفصائل والأحزاب السياسية باعتبارها كيانات غير ديمقراطية وأثبتت فشلها وعدم قدرتها على تلبية مصالح الجمهور الاقتصادية وبالتالي عدم قدرتها على تمثيله.

²⁰ النملة، مصدر سابق

لقد استند اليسار تاريخياً، وفي إطار النظام السياسي للمنظمة على الشرعية الثورية، و الفعل الكفاحي الذي منحه مكانه ومكانته الجماهيرية. ومع التحول في النظام السياسي نحو مركزية السلطة الفلسطينية، وبعد إجراء أول انتخابات تشريعية فلسطينية في العام 1996 تغير سند شرعية النظام السياسي بالانتقال إلى الشرعية الدستورية، ومعه لم تعد مفردات "الوحدة الوطنية" والبرنامج الكفاحي"، و"العمل العسكري" ضد الاحتلال، "والتوافق الفصائلي" الذي كان البديل الحركي للديمقراطية الداخلية، لم تعد هي المفردات التي تشكل الشرعية. حلت محل هذه المكونات تعبيرات وهيئات ومسميات مرتبطة بدولانية توجهات السلطة مثل القوة العسكرية، والأساس المالي والإداري، واستناداً إلى تنظيم فئوي أقرب إلى نموذج الحزب الواحد، على حساب التحالف الوطني الواسع والشامل في إطار المنظمة.²¹ واستفادت السلطة الفلسطينية من قدراتها المالية والإدارية في خلق قاعدة واسعة من التحالفات والزبائن السياسيين عبر التوظيف والمساعدات، ومن خلال تعزيز البنى التقليدية في المجتمع الفلسطيني، وبناء علاقات تبادل المصالح مع القطاع الخاص. وبذلك تكون الحركة الوطنية الفلسطينية بمكوناتها التنظيمية والسياسية قد انصهرت في مؤسسات ودوائر السلطة الفلسطينية، وانحسرت إلى أضيق مدى الأمر الذي أفقد اليسار أحد أهم مرتكزات قدرته على الحشد. وبالمقارنة مع سنوات المد الوطني الكفاحي في سبعينات وثمانينات القرن الماضي فإن أحد أهم مصادر الجاذبية الجماهيرية نحو اليسار هو ليس فقط تبنيه للشعارات المرتبطة ب التحرير والتحرر ومقاومة الاستعمار، بل تحويلها إلى برنامج عمل سياسي تنظيمي ببعديه الوطني-السياسي والاجتماعي. فقد شهدت هذه السنوات إلى جانب الأدوار النضالية للياسر امتداده الجماهيري الواسع من خلال المنظمات الجماهيرية القطاعية، والتي حل محلها على نطاق واسع المنظمات غير الحكومية التي تكاثرت بشكل قياسي في سنوات أواسل وحتى اليوم .

إن غياب أو تقييد الحالة الذاتية الكفاحية للحركة الوطنية الفلسطينية منذ العام 1993 قد لعب دوراً مركزياً في الحيلولة دون نهوض قوى اليسار كفصائل وكتيار اجتماعي-سياسي فاعل ومؤثر، ليس فحسب بحكم عمليات الإحلال في النظام السياسي، بل شمل أيضاً التغير العميق الذي طرأ على قيم الثقافة السياسية السائدة والمكانة الأخلاقية-الثقافية لبنى الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد السلطة الفلسطينية. فقد أدى هذا الإحلال (من بين ما أدى له) إلى اضمحلال القاعدة الأساسية لكل مكونات الحركة الوطنية بما فيها حركة "فتح". ولعل استمرار هذه الحركة بصفاتها العمود الفقري لمشروع التسوية السياسية والسلطة الفلسطينية يحمل في طياته ما يدل على صواب تقديرنا؛ إذ لم تعد حركة فتح إذا ما فقدت ارتباطها بالسلطة الفلسطينية قادرة على احتلال

²¹ هلال، جميل، مصدر سابق

مكانة الفصيل الأكبر والأكثر تأثيراً. فلم تعد الحركة تستند على ذات القواعد الاجتماعية والقوى الطبقية التي حملتها، وأصبحت تستمد الجزء الأكبر من حضورها الجماهيري وتأثيرها من كونها الجسر الذي يربط بين قطاعات واسعة من الناس وبين مزايا التقرب من السلطة، وهو ما لا يتوفر لشركائها في منظمة التحرير وبالذات قوى اليسار، وبخاصة إذا ما قورنت بالمنافس الأكثر ضراوة لحركة فتح على الساحة الفلسطينية وهو القوى الإسلامية وتحديدا حركة حماس.

إذا ما اتفقنا بأن انكماش وتراجع الحركة الوطنية، واطراف أسس الشرعية في النظام السياسي، ويزور نخب وشرائح جديدة مرتبطة بالتيار السائد، كان سببا رئيسيا وراء عدم قدرة اليسار على تشكيل قطب ثالث، أو تيار ديمقراطي جذري متماسك، فإن هذا يعني أيضا بأن اليسار بالأصل لم يكن يمتلك قواعد اجتماعية واسعة وتتسم بدرجة من من الثبات النسبي؛ أي أنه لم يمتلك مقومات اقتدار سياسي من ذاته. وإذا ما كان لهذا الاستنتاج من قدر من الصواب، فإن ذلك سيتضح من معضلة أخرى مرتبطة به، وهي علاقة قوى اليسار مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية، والتي كلفت اليسار أثمانا سياسية كبرى، وأبرزت مقدار عجزه عن انتهاز استراتيجية تأخذ بالاعتبار كل هذه التغيرات، أو تعيد صياغة العلاقة مع النظام السياسي الجديد.

● تحدي العلاقة مع التيار السائد: التاريخ يعيد نفسه

لم تشكل قوى اليسار الفلسطيني في يوم من الأيام تحديا جديا لهيمنة حركة فتح على مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، لا قبل أو سلو، وبالتأكيد ليس بعدها، وهو ما جعل من صعود حركتي حماس والجهاد الإسلامي بمعزل عن منظمة التحرير وبموازاتها حدثا ذو أبعاد زلزالية غيرت في التكوين العضوي و التراتبية الهرمية للحركة الوطنية الفلسطينية، وتوازاناتها الداخلية²²؛ وإن كانت حركة حماس (أكثر من حركة الجهاد الإسلامي) تمثل ذلك التحدي الذي لم تتمكن قوى اليسار من تحقيقه في العلاقة مع حركة فتح.

كان بوسع حركة فتح أن تعيد توجيه سياسات المنظمة آخذة بالحسبان هذا التحدي الجديد، الأمر الذي ترك اليسار الفلسطيني على هامش صراعات القوة على الساحة الفلسطينية، ولا يملك الموارد المؤسسية أو المادية اللازمة للحفاظ على مواقعه، بما في ذلك الإسناد الإقليمي والدولي الذي تحظى به كل من السلطة الفلسطينية وحركة فتح من جهة، وحركة حماس من الجهة الأخرى.

وباتت حركة فتح في تداخلها وتناغمها مع السلطة الفلسطينية يمتلكان عناصر قوة جديدة بفعل هيمنتها على النظام السياسي:

²² أبو منصور، كريم (2022) الصراع الداخلي الفلسطيني على السلطة بين حركتي فتح وحماس، مركز مسارات، رام الله
[/https://www.masarat.ps/article/5908](https://www.masarat.ps/article/5908)

فبيدها قوى الأمن والموارد المالية والإدارية ومفاتيح صنع القرار، وهو ما لا يتوفر لقوى المعارضة الفلسطينية في الضفة الغربية، الأمر الذي منح للسلطة قوة ردعية كبيرة في ظل تغييب الأجسام التشريعية والرقابية²³. ويبدو بأن عجز اليسار عن تقديم برامج عمل فكرية وسياسية، وعن تقدير عمق هذه التحولات واليات التصدي لها، قد عزز ميله نحو البحث عن تقاطعات مع السلطة الفلسطينية، والتمسك أكثر بذات الشعار التاريخي الأثير وهو "العمل من داخل النظام حفاظا على المنظمة".

افتقر اليسار الفلسطيني إلى الخطاب والمواقف السياسية التي تجعله متمایزا عن الطرفين الرئيسيين على الساحة الفلسطينية الأمر الذي لعب دورا محوريا في انكماش القاعدة الشعبية التي ترى في اليسار خيارا بديلا عن الخيارين السائدين، وأسهم في تعزيز الخلافات بين مكونات وقوى اليسار، وتوسيع الهوة بينها وبين شرائح مهمة في المجتمع الفلسطيني مثل الحراكات، والنشطاء من أصول سياسية وتنظيمية يسارية، والمتقنين المعارضين لسياسات السلطة الفلسطينية. برز في هذات السياق موقف اليسار من الحراك الشهير للمعلمين الفلسطينيين، الذي وقف اليسار منه موقف المحايد، وقبل بترتيبات فوقية لتنصيب هيئة قيادية جديدة للاتحاد العام للمعلمين تجاهلت إرادة جمهور المعلمين، ومطلبهم بتأسيس نقابة عامة. وباستثناء تطور الخطاب المعارض للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في السنوات الأربع الأخيرة، لم تتمكن قوى اليسار من تبني خطاب سياسي ومواقف يمكن وصفها بالاستقلالية والقطع. عوضا عن ذلك عمل اليسار عموما على البحث عن تقاطعات مع السلطة الفلسطينية. في هذا السياق كان للمواقف المتباينة لقوى اليسار بشأن الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الوطني الفلسطيني 2018 أثر مزدوج؛ فمن جهة عمقت الهوة السياسية والقيادية بين هذه القوى، وحالت لاحقا من تشكيل قائمة موحدة لانتخابات المجلس التشريعي التي كانت مقررة في أيار 2021 وتسببت في تآكل أكبر لمصادقية اليسار كقوة ثالثة، ومن جهة ثانية عززت قدرة التيار السائد على المضي في سياساته تعزيز قبضته على النظام السياسي. ويمكن النظر إلى مشاركة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في دورة المجلس الوطني المذكورة²⁴، وبعدها في جلسة المجلس المركزي في دورته الأخيرة كمثل صارخ على هذه المتلازمة في علاقات اليسار وقدرته على الوحدة. فبقدر ما أعادت إلى الواجهة تلك المعضلة التاريخية لعلاقات اليسار، بينت مقدار ما تعنيه العلاقة مع التيار السائد من إشكالية مستعصية على الحل، وبخاصة الموقف من العمل من داخل النظام السياسي بشكله وتغييراته الراهنة، وفي ظل التغييرات الكبرى التي أعادت بناء الواقع الفلسطيني برمته. ويكفي إلقاء نظرة على بيانات التبرير التي قدمتها الجبهة الديمقراطية

²³ هلال، جميل، مصدر سابق

²⁴ كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي الوحيدة من فصائل اليسار التي قاطعت هذه الدورة.

لتحرير فلسطين لمشاركتها في الاجتماعين المذكورين²⁵، لندرك عمق واتساع هوة بين قوى اليسار حول هذه المسألة. بهذا المعنى فقد عُلقت قوى اليسار في خيارين لا رصيد جماهيري لكليهما في العلاقة مع حركة فتح والمنظمة، وانسحب ذلك على العلاقة مع السلطة الفلسطينية: التذبذب بين الاستكفاف تارة والعودة تارة أخرى، أو التقاطع والتقارب غير النقدي، فبقيت قوى اليسار تضع رجلا داخل المنظومة وأخرى خارجها، في حالة من انعدام الوزن واللاتحديد الذي أفقدها مصداقيتها وحرمتها من حرية التحرك.

● الحيد المكلف لليسار

شكلت حركة حماس تحدياً لأيدولوجية وقدرات حركة فتح والمنظمة بكل فصائلها ذات العلاقة بالتماسك البنيوي وإمكانيات الحشد والتعبئة الجماهيرية، والخصائص القيادية. لقد مثلت حركة حماس (ولا تزال) بديلاً أيدولوجياً يتلائم مع ما بعد الحرب الباردة وبخاصة فيما يتعلق بالانزياح في الانحيازات السياسية الجماهيرية نحو اليمين السياسي والنزعات الثقافية المصاحبة للعملة مثلما لاحظنا سالفاً. ومما فاقم أزمة اليسار أمام هذا التطور هو أن الصراع الأيدولوجي والسياسي أصبح محصوراً وبصورة استقطابية بين قوتين سائدتين هما فتح حماس. وفي زمن قياسي تحولت حركة الإسلام السياسي الفلسطيني "من كونها تنظيمياً نخبياً محدود التأثير ومحاصراً من قبل حركة وطنية علمانية إلى كونها تنظيمياً معارضاً ذو برنامج متعدد الأنشطة وصاحب قاعدة جماهيرية واسعة. وليس مصادفة أن يكون ذلك قد تم في خضم الانتفاضة الشعبية²⁶ الأولى، وهو ما كان يعني أن ثمة تحول طرأ على توازنات الحركة الوطنية في غير صالح قوى اليسار، إلى جانب ما يمثله من تحد لحركة فتح من خارج المنظومة التي اعتادت الهيمنة عليها.

وإلى جانب ذلك لم يتمكن اليسار من إيجاد صيغة علاقة من أي نوع مع حركة حماس، وبقيت مواقفه مرتتهنة عموماً لموقف قيادة السلطة وحركة فتح، الأمر الذي يشير إلى درجة من الجمود الفكري والعجز عن ابتكار صيغ وطنية وسياسية جامعة²⁷، علاوة على أنه ساهم في عزلة اليسار جماهيرياً بحكم ما تتمتع به حركة حماس من تأييد شعبي. ويبدو بأن اليسار، مذعوراً من

²⁵ جاء في بيان الجبهة الديمقراطية ما يلي: ولما تبين للجبهة أن الدورة التوحيدية - هذه المرة - لن يكون لها حظ الانعقاد لأسباب مختلفة؛ فإنها مارست دورها الوطني في إطار المؤسسة الوطنية، من موقع المعارضة الواضحة والصريحة لسياسة القيادة الرسمية الفلسطينية وأدائها، ومن موقع الحرص على إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتعرض على يد القيادة الرسمية للتهميش، وتدويب مؤسساتها في مؤسسات السلطة الفلسطينية".

²⁶ هلال، جميل، مصدر سابق

²⁷ العاصي، حسن (2019) الانسداد الفكري لأزمة اليسار، وكالة معاً، بيت لحم

<https://www.maannews.net/articles/974093.html>

صعود الحركات الإسلامية قد اختار الاقتراب أكثر من فتح والسلطة الفلسطينية. وفي حين لم يقدم اليسار أية محاولة جدية لتحدي وتفكيك الخطاب الإسلامي، شارك السلطة وحركة فتح في نقد حركة حماس، ووقف منها موقفا أقرب إلى العدمية. ومما ساهم في هذا الموقف عدم قدرة اليسار على استيعاب معالجة الاثار الكارثية لنتائج انتخابات العام 2006 التي أطاحت به خارج إطار القوى المؤثرة على الساحة الفلسطيني، وشكلت نقطة تحول كبرى في اضمحلاله. ومما ساهم في إحراج اليسار أكثر أمام قواعده وجمهوره وفئات واسعة من المثقفين والسياسيين، هو مراوحتها بين لعب دور الحياد والوساطة، وبين ممارسة الصمت أو الاحتجاج اللفظي على عمليات الاعتقال السياسي وقمع الحريات التي تعرضت لها قوى وأفراد ومجموعات سياسية في الضفة الغربية، وخاصة في ظل إصرار السلطة الفلسطينية وحركة فتح على سياسات التصعيد في العلاقة مع حركة حماس. وفي نظر شرائح واسعة من المجتمع الفلسطيني فإن اليسار اختار الانحياز إلى جهة تربطها بالاحتلال علاقات تنسيق في مواجهة حركة مقاومة فلسطينية.

ذهبت حركة فتح بعيدا في هذا الصراع الأيديولوجي لدرجة تبني مفردات خطاب وشعارات الإسلام السياسي، ودفعت باتجاه تبني السلطة الفلسطينية لمشروع يمكن وصفه بالقومي-الديني عوضا عن الوطني-العلماني، الأمر الذي عمق الأساس الديني الثقافي للحشد وعلى خلفية أوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة بشكل متعظم. وهنا أيضا فشل اليسار الفلسطيني في تقديم خطاب وبرامج ذات طابع أيديولوجي تقدمي علماني و وطني، ينافس كلا الخطابين السائدين، واللذان وجدا حاضنة اجتماعية-اقتصادية مواتية بحكم ما حل بالبنى الاقتصادية-الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني من تحولات. انسحق الخطاب الديمقراطي التقدمي ليس فحسب بفعل هذا الاستقطاب، بل كذلك بفعل اللغة والمواقف "الحيادية" التي تبنتها قوى اليسار بشأن الانقسام والصراع بين حركتي فتح وحماس، وبفعل عجزه عن تعرية والتصدي لخطاب السلطة ذي العلاقة بالانقسام وعلاقة الدين بالسلطة والتزاماتها الأيديولوجية والسياساتية المناهية للديمقراطية.

(4)

العامل الذاتي: معضلة اليسار الكبرى

تضافرت العوامل الموضوعية العميقة التي عرضناها انفا مع الإشكاليات الذاتية المستعصية التي تعيشها قوى اليسار الفلسطيني فرادى وكتكوين فكري-سياسي جمعي. ولعل أول ما يلفت النظر هو أن قوى اليسار لم تقدم حتى الآن على إجراء أية

مراجعات نقدية فكرية أو سياسية أو تنظيمية يمكن أن تشكل مقدمة لاستدراك الحالة الذاتية، واستعادة الدور الوطني والسياسي والاجتماعي الذي يمكن أن تلعبه. نتقن قوى اليسار عموماً تشخيص العوامل الموضوعية المحيطة بالواقع ولكنها لا تقدم على نقد ذاتي ذو مغزى سياسي وتنظيمي؛ كانت الأخطاء وسوء التقدير تعزى إلى القوى المنشقة عن تنظيمات اليسار، أو إلى نقص الإمكانيات، أو المد الأصولي، أو سيادة قيم السوق²⁸، أو السياسات الفردية والفئوية للنظام السياسي الفلسطيني، أو إلى سلوك بعضها البعض الذي يقدم في توصيفات مثل الانتهازية السياسية التي يحلو لقوى اليسار مهاجمة بعضها من خلالها. وليس من المستغرب والحال هذه أن أغلب الإنتاج النقدي بهذا الشأن قد جاء من خارج هذه القوى لا من فعل قصدي منظم عبر هيئاتها. يرتبط ذلك بغياب القواعد والهيئات الوسيطة الفاعلة، ما ترك سلطة القرار السياسي والتنظيمي بيد نخبة القيادة في قوى اليسار في ظل غياب النقد الداخلي الفعال، والتي بدورها باتت تنزع لخيارات سياسية تقبل دور "الشريك" الصغير للتيار السائد وتتماشى (وأحياناً تتماهى) مع سياساته الأمر الواقع الذي أسهم بمرور الوقت وتكرار التجربة إلى خسارة الكوادر والقواعد، وحول هذه القوى إلى كيانات فوقية نخبوية.

يرتبط بغياب النقد الذاتي، بل يمكن اعتباره أحد أسبابها تلك العيوب البنيوية التنظيمية التي حالت إلى حد كبير دون حدوث عمليات تدوير الصفوف القيادية، وضائق على الكادر القيادي والوسيط بحكم التقادم وعدم استيعاب الديناميات الذاتية للتطور بما يناسب تطور البنى الاجتماعية، وتغير خصائص الطبقة المثقفة. تحولت الهياكل التنظيمية ومعها آليات صنع القرار في قوى اليسار إلى بناءات متقدمة، تتسم "بالتكلس القيادي وافتقارها للمرونة الكافية لضمان التواصل بين القاعدة والقيادة وبين مجمل تنظيمات الحزب والجمهور المحيط به، وبالتالي افتقدت القدرة على التأقلم السريع مع المتغيرات الموضوعية والتحويلات الخارجية". وبرز هذا في التحويلات التي دخلت على الحقل السياسي خلال الانتفاضة الأولى، وبعد اتفاق أوسلو، وإثر قيام السلطة الفلسطينية²⁹، وهو ما حرم هذه القوى من إمكانية التعامل مع العوامل الموضوعية انفة الذكر. وقد دفعت قوى اليسار ثمناً فادحاً لهذه المعضلات البنيوية تمثل بشكل أساسي في مغادرة الكوادر والعناصر لهذه القوى عندما لم تعد أساليب إدارة شؤون فصائلهم بمنطق ديمقراطي مرن ومستجيب، و بفعل استثناء "الديكتاتورية البيروقراطية المتأصلة التي تكبح أخلاقية

²⁸ هلال، سيدي، مصدر سابق

²⁹ هلال، جميل (2000) اليسار الفلسطيني إلى أين، موقع "لم لا"

<http://www.limala.ps/atemplate.php?id=148>

الكوادر الشابة وقمع الكوادر والأطر النسائية، مما يدفعها إلى الانشقاق والهجرة³⁰. ولعل أبرز الأمثلة على هذه الديكتاتورية

هي كيفية إدارة هذه القوى لشؤون منظماتها القطاعية والجماهيرية.

يبرز في هذا السياق استمرار التمسك بالمركزية الديمقراطية باعتبارها الوسيلة المركزية في عملية صنع القرار وتدبر الاختلافات والخلافات الداخلية. فبالرغم من زوال النموذج الملموس للحزب اليساري في الحكم متجسدا في الاتحاد السوفياتي، ومن أن كل فصائل اليسار قد تخلت بهذا القدر أو ذاك عن أصولها الماركسية والماركسية-اللينينية، إلا أن فصائل اليسار الفلسطيني لا تزال تتمسك بأحد أهم خصائص البنية الداخلية لهذا النموذج متمثلة بالديمقراطية المركزية. فتحت شعار "وحدة الفكر والعمل والإرادة" جرى سحق المبادرات القيادية وحرية الرأي. كانت المركزية الديمقراطية أكثر ملائمة لظروف العمل السري، ولكنها لم تعد كذلك في ظل الانتقال إلى العلنية، فباتت تستخدم لفرض توجهات القيادة على ما تبقى من هيئات وسيطة وقاعدية، مثلما حصل -على سبيل المثال- في تمرير قرار مشاركة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في اجتماعات المجلس المركزي الأخير. كما أدت المركزية الديمقراطية إلى جمود القيادة وإعادة إنتاجها بأكثر الطرق مجافاة للتدوير القيادي، وأنتج قيادات محصنة في وجه النقد بحكم درجة استقلاليتها الكبيرة عن القواعد من النواحي التنظيمية، وبحكم وجود المتفرغين الحزبيين. وقد تعززت حالة الاستقلالية هذه بحكم التداخل مع مؤسسات السلطة الفلسطينية وشبكات العلاقات الرسمية العربية والدولية، وهو ما منح قيادات الصف الأول في قوى اليسار القدرة على التصرف بمعزل عن قواعد المنكشمة، ومنع تطور علاقات وتوزيع قوى لا-مركزي في هذه القوى. أصبح من المعتاد في ظل هذه العلاقات التنظيمية أن تفقد قوى اليسار القدرة على تقرير من يمثلها في هذه الهيئة القيادية أو تلك في منظمة التحرير الفلسطينية، أو في الحكومة الفلسطينية، أو حتى في اتحاد نقابي أو قطاعي محدد وشهدنا حالات محددة لممثلي قوى اليسار وهم يتمسكون بمواقعهم في هذه الهيئات رغما عن إرادة فصائلهم. في ظل هذه الملاحظات فإن من غير المتصور أن يكون هناك حديث جدي، أو مقارنة متماسكة وقابلة للتطبيق لإنجاز وحدة اليسار (بصرف النظر عن الصيغة التنظيمية لهذه الوحدة). إذ تبدو مسألة الوحدة مسألة سياسية، أي في الموقف السياسي للقوى المكونة لليسار، والتي تدور بمعزل عن القواعد الجماهيرية التي أدى انكماشها إلى منح النخب في كل مكونات اليسار حرية أكبر في التصرف دون ضغط قاعدي، وعزل الموقف السياسي وصنع القرار عن الإرادة العامة في هذه الفصائل.

³⁰ هلال، سيدي، مصدر سابق

عوضاً عن الخاتمة: ماذا بعد؟

يعاني اليسار الفلسطيني من أزمة متفاقمة ومركبة تجد جذورها في تاريخ علاقات قوى اليسار الفلسطيني مع بعضها البعض من جهة، ومع النظام السياسي الفلسطيني. وعوضاً عن استخلاص عبر ودروس هذه العلاقات، أعاد اليسار الفلسطيني إنتاجها، وبصورة أكثر تهديداً لاحتمالات نهوض قطب ثالث يساري ديمقراطي يمثل حالة متماسكة تنظيمياً وسياسياً، وقادرة على الاستقطاب كفاعلاً واجتماعياً، وعلى لجم التفرد السياسي، والفئوية والخيارات السياسية المتهاكمة التي أصبحت تميز النظام السياسي الفلسطيني. إن تشخيصنا للعوامل الموضوعية التي فتكت بقدرة اليسار على البقاء السياسي الفاعل يشير بشكل جلي إلى أن ثمة تغيرات محلية وإقليمية ودولية فرضت نفسها على المجتمعات السياسية على شكل تغيرات غير مؤاتية لتعزيز الفكر اليساري ومواقفه الاجتماعية والسياسية. وهذا ليس مجرد اشتقاق نظري؛ بل له تداعيات كبيرة وملموسة منحت النظم السياسية المرتبطة بقوى العولمة والليبرالية الأفضلية على قوى اليسار. وكمخرج غير مقصود، أدت هذه التغيرات إلى نهوض القوى اليمينية والشعبوية والدينية. إلا أن القدرات الذاتية والبناءات التنظيمية لليسان لم تمتلك الحركية والإبداع اللازمين للتعامل مع هذه التغيرات. بل إن بعض الخصائص الذاتية لليسان الفلسطيني ذات الصلة باللاتحديد و انعدام الوزن السياسي والفكري قد جعلت من اليسار قوة بلا هوية سياسية متميزة، إضافة إلى السمات التنظيمية لهذا اليسار والتي حولته إلى حد بعيد إلى كيانات تتسببها صفوة حزبية بلا قواعد، وغالبا مرتبطة بالاحوال المتقلبة لنظام سياسي ينزع أكثر فأكثر نحو الفئوية. ويمكن تلخيص

بعض متطلبات نهوض اليسار، وافاق بناء قطب ثالث بالاتي:

1- تكشف الأزمات المركبة التي يعيشها اليسار الفلسطيني عن غياب الرؤية الفكرية التي تشكل قاعدة للنهج السياسي، بدليل عجزه عن تقديم برنامج اقتصادي-اجتماعي، وسياسي وطني كفاحي يمتلك مقومات الفعالية التنظيمية والقدرة على الحشد. لم يستطع منظرو اليسار الديمقراطي الفلسطيني وضع رؤية فكرية تتعلق بالموقف من السلطة الفلسطينية، وتمسكها بخيار الدولة المستقلة، وعلاقة هذه الدولة بمحيطها، وخياراتها السياسية والاقتصادية-السياسية المرتبطة بالعولمة. وهو ما يتبين من عدم قدرة اليسار على التأثير في فهم ووضع استراتيجية تتعامل مع القانون الأساسي الفلسطيني من باب نقدي، أو مع خيارات السلطة والقيادة المتنفة في المنظمة بشأن الموقف من تحول النظام السياسي الفلسطيني إلى نظام استبدادي؛

- 2- التخلي عن المركزية الديمقراطية التي باتت تعكس هيمنة العقلية التقليدية التي تؤمن بالدور الرئيس للقيادة التاريخية، وما نتج عنها من استمرار النزعة التنظيمية الأوامرية التي لا تتلاءم مع التطورات الجديدة في سياق الكفاح الوطني التحرري والديمقراطي الاجتماعي. أدت هذه العقلية إلى ابتعاد القيادات الشبابية الشعبية عن أحزاب اليسار. في هذا السياق ينبغي لقوى اليسار أن تصبح أكثر انفتاحاً فكرياً وسياسياً على القوى الاجتماعية-السياسية الجديدة على الساحة الفلسطينية، بما فيها الحركات، والأطر الوطنية الديمقراطية، والشخصيات المستقلة التي باتت أكثر تقدماً من قوى اليسار في موقفها من النظام السياسي الفلسطيني ونزعاته المتكررة للديمقراطية؛
- 3- التقدم بمبادرات قاعدية وشعبية من شأنها أن تشكل البديل لحالة اللاتسييس (أو التفريغ السياسي) التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، وعززتها النزعات المنطقية والهوية والعشائرية التي ترعاها السلطة الفلسطينية رسمياً ومن خلال حركة فتح. وهذه المسألة ذات صلة بالسعي لإعادة ترتيب أولويات المجتمع الفلسطيني، والأسس التي تقوم عليها الهوية الوطنية الفلسطينية الجمعية وتوسيع قاعدة الانخراط السياسي لأوسع نطاق ممكن، والتي تعرضت للتفتت والكبح بحكم العوامل السياسية والاقتصادية المشار إليه؛
- 4- إطلاق عملية مراجعة ونقد ذاتي جدية ومأسسة ذات مغزى تشمل التوجهات السياسية، والعجز الفكري والتنظيمي، والبناء الداخلي لقوى اليسار الفلسطيني. ولعل في مراجعة العلاقة مع التيار السائد والسلطة الفلسطينية، واحدة من أبرز متطلبات النهوض بأخذين بالاعتبار قدرة اليسار على تقديم بديل كقطب ثالث له مصداقية ومعنى سياسي واجتماعي بالنسبة للعديد من الشرائح الاجتماعية التي لا ترى في أي من التيارين السائدين خياراً؛
- 5- الاستثمار الفكري والسياسي في فشل وصفات الليبرالية الجديدة التي طبقت في الضفة الغربية وما نتج عنها من إقصاء الكثير من الشرائح الاجتماعية الناهضة اقتصادياً عن مراكز الإنتاج الفعلية وتحويلها إلى قوى هامشية. لقد تخلى اليسار الفلسطيني هذه الشرائح بكل معاناتها وميلها الاحتجاجي لصالح واحد من التيارين السائدين، وهو ما أفقده فرصة حقيقية لبناء تحالفاته الاجتماعية الكفيلة بومنحه الاقتدار السياسي اللازم للتأثير في صنع القرار، وبالتالي منح خيار القطب الثالث رصيد سياسي يبني عليه مزيداً من التأثير.
- إن مسألة تشكيل القطب الثالث الديمقراطي من قوى اليسار لا ينبغي النظر لها باعتبارها مسألاً تتعلق بتجميع أحزاب وفصائل اليسار، بل باعتبارها مهمة لبناء "كتلة تاريخية" -إذا ما استعرنا تعبير أنطونيو غرامشي- قادرة فكرياً

وتنظيميا واجتماعيا على تحدي الأمر الواقع وتغييره.